الابعاد ومأزق الشرعيات المتناقضة

ما بين اختطاف الرقيب في «حرس الحدود» الاسرائيلي، نسيم طوليدانو، واعدامه على أيدي وحدة من «كتائب عزالدين القسّام» التابعة لـ «حماس» وبين قرار الحكومة الاسرائيلية ابعاد ٤١٥ فلسطينياً من نشيطي حركتي «حماس» و«الجهاد الاسلامي» أربعة أيام فقط، تحدّد، في نهايتها، أمران: الاول، نوعية رد الفعل الاسرائيلي على مقتل ستة جنود، في خلال اسبوعين، كان آخرهم وأكثرهم «درامية» مقتل طوليدانو، وتمثّل رد الفعل هذا في اتخاذ خطوة لم يسبق لها مثيل وضعت في مستوى عملية ترحيل جماعية. أمّا الامر الثاني، فكان وضع ومستقبل عملية السلام والمفاوضات الثنائية الفلسطينية والعربية مع اسرائيل، ودخولها مأزقاً جعل من استئناف جلساتها تحت وطأة هذه المتغيّرات أمراً متعذّراً قبل ايجاد تسوية واقعية لنتائج القرار الاسرائيلي بالابعاد.

فقد قرّرت الحكومة الاسرائيلية ابعاد ٤١٥ فلسطينياً من زعماء ونشيطي حركتي «حماس» و«الجهاد الاسلامي» من بين ١٦٠٠ اعتقلتهم سلطات الاحتلال في أثناء حملة دهم وتمشيط أعقبت مقتل طوليدانو، وكان رداً فورياً ومباشراً على ذلك.

وجاء في بيان الحكومة الاسرائيلية التي صادقت على القرار باجماع وزرائها، باستثناء وزير العدل، ديفيد ليبائي، انه «أمام الارهاب الأعمى الذي يهدف الى تهديد المواطنين الاسرائيليين وتخريب عملية السلام تقرّر تنفيذ الابعاد الفوري لاعضاء المنظمتين الاسلاميتين 'حماس' و'الجهاد الاسلامي' لفترة زمنية لا تتجاوز العامين» (الحياة، لندن، ١٨/١٢/١٩٩٢).

وقام جهاز الامن الاسرائيلي وسط تكتّم وسرّية شديدين بتنفيذ عملية الابعاد، حيث تمّ نقل المبعدين الى الاراضي اللبنانية. وبهذا أصبح عدد الفلسطينيين الذين ابعدتهم اسرائيل منذ العام ١٩٦٧ حوالى ٢٠١٥ مواطناً، أبعدوا، جميعاً، استناداً الى قوانين الطوارىء للعام ١٩٤٥ والمعمول بها منذ زمن الانتداب البريطاني على فلسطين (الحرية، بيروت، ٢٧/١٢/١٩٩٢). وبرّر المستشار القضائي للحكومة الاسرائيلية، يوسف حاريش، قرار الابعاد وفقاً لتلك القوانين باعتباره اتخذ «بسبب وضع أقرب الى حالة طوارىء استدعت اتخاذ اجراءات صارمة» (الحياة، ١٨/١٢/١٩٩٢). وأيّدت محكمة العدل العليا الاسرائيلية، في وقت لاحق، قرار الحكومة الذي وصفه رئيسها، اسحق رابين، بأنه «ملزم»، مؤكداً ان عملية الابعاد كانت «اجراء اتخذه لمكافحة الارهاب» (القدس العربي، لندن، ٢٣/١٢/١٩٩٢؛ وعل همشمار، ١٨/١٢/١٩٩٢).

هكذا، حدّد قرار المحكمة العليا والمعنيين الاوائل المعايير القانونية التي عملت بموجبها حكومة رابين معتبرة قرار الابعاد «عقوبة شرعية وقانونية»، بينما لم تكن الاجراءات التنفيذية التي صاحبته كذلك. وعليه، فالحكومة ليست مضطرة الى اعادة المبعدين الفلسطينيين، لكنها مستعدة لأن تمنحهم حق تقديم التماسات شخصية، كما حدث في عمليات ابعاد سابقة (سوزان هاتيس روليف، «موضوع الاصرار على الابعاد»، جيروزاليم بوست، ١/٢/١٩٩٣).

ضربة قاسية

يشير استعراض قائمة أسماء المبعدين، والتعرّف على الفئات الاجتماعية التي جاءوا منها، ووظائفهم، ومواقعهم السياسية، الى نجاح سلطات الاحتلال الاسرائيلية في توجيه ضربة قاسية لحركتي «حماس» و«الجهاد الاسلامي»، وخصوصاً في الجانب التنظيمي ـ الاداري من عمل المنظمتين؛ فقد طاول الابعاد أبرز سياسييهما